الأمم المتحدة

A/C.3/68/SR.3

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والستون

Distr.: General
29 November 2013
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الثالثة

محضر موجز للجلسة الثالثة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، الساعة ١٥:٠٠

الرئيس: السيد ثورسن ..... (أيسلندا)

المحتويات

البند ٢٧ من جدول الأعمال: التنمية الاجتماعية (تابع)

(أ) تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين (تابع)

(ب) التنمية الاجتماعية، بما في ذلك المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة (تابع)

(ج) متابعة السنة الدولية للمسنين: الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة (تابع)

(د) عقد الأمم المتحدة لمحو الأمية: توفير التعليم للجميع (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).

وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

13-50266X (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتتحت الجلسة الساعة ١٥:٠٠.

البند ٢٧ من جدول الأعمال: التنمية الاجتماعية (تابع)

(أ) **تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية ونتائج دورة الجمعية العامة الاستثنائية الرابعة والعشرين** (تابع) (A/68/215 و A/68/174)

(ب) **التنمية الاجتماعية، بما في ذلك المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة** (تابع) (A/68/61-E/2013/3، A/68/95، A/68/168 و A/68/169)

(ج) **متابعة السنة الدولية للمسنين: الجمعية العالمية الثانية للشيخوخة** (تابع) (A/68/167)

(د) **عقد الأمم المتحدة لمحو الأمية: توفير التعليم للجميع** (تابع) (A/68/121)

١ - **السيدة كوريبل** (إسرائيل): تكلمت بصفتها مندوبة عن الشباب، فقالت إن الزيادة المثيرة للقلق الشديد في انعدام المساواة في الدخل وغير الدخل في كثير من أنحاء العالم تؤثر سلبياً على النمو الاقتصادي. فإذا استمر تهميش مجموعات اجتماعية معينة فإن الثغرة ستزداد اتساعاً لتقوض في نهاية المطاف المجتمع ككل,

٢ - وتابعت قائلة إن ما يقارب ١٠ في المائة من سكان العالم يعيشون وهم مصابون بنوع من أنواع العجز. وقد لعبت إسرائيل دوراً نشطاً في ضمان اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، كما تشغل اليوم منصب نائب رئيس مؤتمر الدول الأطراف في الاتفاقية. على أنه في أماكن كثيرة للغاية، لا تزال هناك ثغرات كبيرة بين السياسة والممارسة. فالأطر الدولية الكبرى، من قبيل الأهداف الإنمائية للألفية، أهملت إلى حد كبير حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وأشارت إلى أن إسرائيل تلتزم بدعم حقوقهم من خلال التشريعات والتعليم والشراكة النشطة بين الحكومة والمجتمع المدني، وانطلاقاً من ذلك فقد أنشأت عام ٢٠٠٠ لجنة تعنى بمساواة الأشخاص ذوي الإعاقة في الحقوق، وكذلك لجنة استشارية تضم عضويتها أشخاصاً من المجتمع المدني من ذوي الإعاقة بالإضافة إلى مهنيين آخرين.

٣ - واستطردت قائلة إن نصف سكان العالم هم دون العشرين الخامسة والعشرين من العمر. وينبغي أن تساعدهم الحكومات من خلال مكافحة الأمراض والترويج للتعليم والتوسع في تمويل منشئي المشاريع، نظراً لأن الدعم المقدم للشباب له أهميته القصوى بالنسبة للتنمية المستدامة الطويلة الأجل. ويمكن للشباب، إن أتيحت لهم الفرص والموارد المناسبة، أن يدعموا بناء مجتمعات قوية واقتصادات مزدهرة. وأشارت إلى دور إسرائيل القيادي في وضع برامج إدماج الشباب في المجتمع وإلى كونها تستجيب لاحتياجات الشباب المعرضين للخطر من خلال تحقيق تقدم كبير في التشريع وفي زيادة التوعية.

٤ - ومضت تقول إن الأمم تواجه مشاكل وتحديات على درجة من التعقيد لا تسمح لها بمعالجتها لوحدها. ويساعد المجتمع المدني بالكفاح من أجل حقوق الإنسان وكرامته، وهو في الوقت نفسه يُخضع الحكومات للمساءلة. ولن يكون التغيير الحقيقي الدائم ممكناً إلا إذا عملت الحكومات مع جميع الشركاء، بما في ذلك أعضاء المجتمع المدني. واختتمت بحض المشاركين على بناء عالم خال من الحواجز يملؤه تفاهم يمكن من توفير الفرص لكل شخص.

٥ - **السيد بيدو ميدينا** (الجمهورية الدومينيكية): تكلم بصفته مندوباً عن الشباب، فقال إن العولمة والتنمية تدخلا التغيير بصورة متواصلة في جميع جوانب النشاط البشري، الأمر الذي يؤدي إلى تزايد الترابط بين الشعوب، مما يحتم

تعزيز العلاقات بين الدول من خلال التعاون الدولي والمساعدة التقنية للشباب والمسنين وذوي الإعاقة ومن خلال التعليم. ويرغب شباب الجمهورية الدومينيكية في إسماع آرائهم والاعتراف بدورهم. وأعرب عن الأمل في أن يزور بلاده قريباً مبعوث الأمين العام المعني بالشباب، والذي تم تعيينه حديثاً.

٦ - وأكد على أهمية التعليم الكبرى بالنسبة للتنمية وعلى وجوب أن يكون التعليم شاملاً للجميع؛ فهو يمكن أن يساعد على تحسين الوعي الاجتماعي وأن يرعى ثقافة السلام واحترام التنوع. وأشار إلى الصحة والعمل اللائق والاستجمام ومكافحة الانحراف وآفة المخدرات، كجوانب هامة بالنسبة لتنمية الشباب.

٧ - كما أكد على أهمية مسائل العلاقة بين الأجيال، ففي مجتمع آخذ في التقدم في السن، تعمل الاستراتيجية الإنمائية الوطنية على الترويج لحقوق المسنين وعلى التخلص من التشرد في صفوفهم.

٨ - وأعرب عن ترحيب الجمهورية الدومينيكية بنتائج الاجتماع الرفيع المستوى الذي عقدته الجمعية العامة حول تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً للأشخاص ذوي الإعاقة، وهي تدعو الأمين العام إلى النظر في تعيين مبعوث خاص يعنى بالأشخاص ذوي الإعاقة. وقد عززت الجمهورية الدومينيكية إطارها القانوني والمؤسسي المتعلق بالإعاقة في مجالات العمل والصحة والرياضة والضمان الاجتماعي.

٩ - واختتم كلمته قائلاً إن صوت الشباب كثيراً ما يضيع بسبب انعدام الفرص وبسبب حالات النزاع. ومع ذلك فإن لمشاركتهم النشطة أهمية أساسية بالنسبة للتنمية.

١٠ - **الدكتور ماشاباني** (جنوب أفريقيا): قال إن حكومة جنوب أفريقيا وضعت إطاراً للتشريع التدريجي لتمكين المجموعات الضعيفة والمهمشة، وهو يتضمن استراتيجيات مستهدفة تعنى بالمرأة والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين والأسرة. وينصب التركيز في المقام الأول على القضاء على الفقر، وفي هذا السياق فإن السياسات والاستراتيجيات المتكاملة تتيح فرصة حصول الجميع على الحماية الاجتماعية الأساسية وعلى الخدمات الاجتماعية، بما في ذلك الرعاية الصحية الأساسية المجانية؛ والتعليم الإلزامي للأطفال بين السابعة والثالثة عشرة من العمر؛ والبرامج الإلزامية لتنمية الطفولة المبكرة؛ والإسكان المدعوم والمرافق المدعومة. وهناك برنامج موسع للأشغال العامة سيمكن من إيجاد مليون من الوظائف الجديدة خلال عامين، يشكل نصيب الشباب من هذه الوظائف ما نسبته ٨٠ في المائة.

١١ - وأعرب عن ترحيب جنوب أفريقيا باعتماد الوثيقة الختامية، في ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، للاجتماع الرفيع المستوى الذي عقدته الجمعية العامة حول تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً للأشخاص ذوي الإعاقة. فهذه الوثيقة تبعث برسالة قوية مفادها أن الحكومات والقادة أخذوا علماً بالحواجز التي تعترض سبيل الأشخاص ذوي الإعاقة. ونبه إلى أن ٨٠ في المائة من هؤلاء الأشخاص يعيشون في العالم النامي.

١٢ - وتابع قائلاً إن تعميم السياسات والاستراتيجيات الخاصة بذوي الإعاقة يشكل أولوية. وفي هذا الصدد، أكد مجدداً دعم جنوب أفريقيا لوضع اتفاقية في الأمم المتحدة تعنى بحقوق الإنسان للأشخاص ذوي الإعاقة. وأوضح أن جنوب أفريقيا كانت قد دعمت تنفيذ إطار سياسات الاتحاد الأفريقي وخطة عمله في مجال الشيخوخة كبرنامج لتنفيذ أهداف والتزامات خطة عمل مدريد الدولية المعنية بالشيخوخة. كما أن من شأن اعتماد الاتحاد الأفريقي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣ للموقف الأفريقي الموحد حول

حقوق الإنسان للمسنين أن يدعم الجهود الرامية إلى بناء هيكل أفريقي وإقليمي قوي يستجيب لاحتياجات المسنين في أفريقيا.

١٣ - وأردف قائلاً إن المسنين يواصلون المساهمة في جدول أعمال التنمية الوطنية في جنوب أفريقيا، ولا سيما في سياق بناء الدولة والترويج للتماسك الاجتماعي من خلال تعزيز الأسر ورعاية الأيتام والأطفال الضعفاء. ويحمي قانون المسنين حقوقهم ويقيم بيئة تمكينية مواتية لهم بغض النظر عن الجنس أو الإعاقة أو العرق. كما أن ميثاق حقوق المسنين الذي تم اعتماده عام ٢٠١١ يساعد على التوعية العامة بحقوق الإنسان للمسنين.

١٤ - وأوضح أن الأسرة، بأشكالها المتنوعة، في جنوب أفريقيا معترف بها باعتبارها الوحدة الآولى في مجال التنمية. وقد قدمت تحويلات نقدية لأكثر من ١٣ مليون من أهالي جنوب أفريقيا/ بينهم ٩ ملايين من الأطفال، في الأسر الضعيفة. وقد أنجز مؤخراً كتاب أبيض أصدرته الحكومة وهو سيعمم المسائل المتصلة بالأسرة.

١٥ - واستطرد قائلاً إن جنوب أفريقيا تسلم بأهمية استخدام ميزتها الديموغرافية للدفع قدماً بعجلة النمو الاقتصادي والتنمية. ونظراً لأن بطالة الشباب تشكل أخطر عوامل استبعاد الشباب وتهميشهم، فقد قامت جنوب أفريقيا بالتوسع في إمكانية دخول مؤسسات التعليم العالي، وهي اليوم تخصص للتعليم ٢١ في المائة من ميزانيتها الوطنية.

١٦ - وانتقل إلى الحديث عن المستوى العالمي، فأشار إلى ما تحقق من تقدم خلال العقد الماضي في الحد من الفقر، على أن هذا التقدم لم يكن متساوياً بين الدول والأقاليم. كما يستمر وجود العقبات التي تعترض سبيل بلوغ التعليم الابتدائي للجميع، وخاصة للبنات. ولذا فإن جنوب أفريقيا تجدد تأكيد التزامها بالشراكة الجديدة للتنمية في أفريقيا باعتبارها مخططاً أساسياً للنهوض بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية في أفريقيا وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. واختتم كلمته داعياً إلى جعل المؤشرات الأساسية للتنمية الاجتماعية أساسية في جدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

١٧ - **السيدة زيرات** (ألمانيا): تكلمت بصفتها مندوبة عن الشباب، فقالت إن هناك ثلاث أولويات انبثقت عن مشاورات مندوبي الشباب الألمان مع الشباب، وهي المساواة بين الجميع في الفرص، في مجتمع خال من التمييز والقوالب النمطية والتعصب، وتوفير فرص التعليم الجيد الرسمي وغير الرسمي؛ ومشاركة الشباب الكاملة في عمليات صنع السياسات. وينبغي القضاء على جميع أشكال العنف ذي الأساس الجنساني والتمييز المستند إلى التوجه الجنسي والهوية الجنسانية. وينبغي استعراض سياسات الهجرة والاعتراف بفوائد التنوع، في مجتمع عالمي شامل للجميع ومفتوح أمام الجميع بغض النظر عن الجنسية أو الوضع الاجتماعي - الاقتصادي أو الحالة الصحية أو العرق أو التوجه الجنسي أو الهوية الجنسانية.

١٨ - **السيد نواك** (ألمانيا): تكلم بصفته مندوباً عن الشباب، فقال إن التعليم الرسمي المجاني والعالي الجودة ينبغي أن يتاح لجميع الشباب من المرحلة الابتدائية إلى مرحلة التعليم العالي. ودعا إلى توفير التمويل الكافي للمنظمات التي يقودها الشباب لأنها تتيح الكثير من الفرص للتعليم غير الرسمي وتؤدي دوراً شديد الأهمية يسهم في تعزيز المجتمع المدني. فالمدارس، هي والمنظمات التي يقودها الشباب، تعد الشباب للمواطنة النشطة وللنجاح في سوق العمل. وهناك حاجة إلى التوجيه الجيد المتعلق بالمستقبل العملي، وإلى التدريب الخاص بإنشاء مؤسسات الأعمال، وإلى تدريب داخلي وتتلمذ مدفوع الأجر، وذلك لدعم الانتقال من

التعليم إلى العمالة، وينبغي على الأمم المتحدة أن تكون قدوة صالحة بأن تقدم التدريب الداخلي المدفوع الأجر.

١٩ - وأكد أن التعليم والعمالة شرطان مسبقان للمشاركة الكاملة النشطة في المجتمع. وينبغي تحديد المسائل الشبابية ورصدها وتنفيذها في إطار نهج شمولي للسياسات. واعتبر البرنامج العالمي المعني بالشباب مثالاً جيداً، مع أنه يفتقر إلى مؤشرات للنجاح أو الفشل محددة بوضوح. أما بالنسبة لمشاركة الشباب في الأمم المتحدة، فإن هناك حاجة إلى مزيد من التحسين: فالوفود ينبغي أن تعطي الشباب الفرصة للمشاركة وبإضافة قيمة لعملها من خلال ما لديهم من منظورات جديدة وروح خلاقة ومثالية. واختتم مناشداً الوفود إلى العمل مع الشباب كشركاء على قدم المساواة.

٢٠ - **السيد سيميرسيان** (النمسا): تكلم بصفته مندوباً عن الشباب، فقال إن المجتمع الدولي بذل الجهود خلال السنوات الأخيرة لتحسين حالة الأطفال والشباب في مختلف أنحاء العالم، غير أن هناك حاجة إلى المزيد من الاهتمام والدعم لمعالجة الأحوال المعيشية الهشة. وينبغي على المجتمع الدولي أن يضع جدول أعمال إنمائي لما بعد عام ٢٠١٥ يتصف بالطموح، كما أن إدراج الشباب فيه سيكون حاسماً لإنجاحه.

٢١ - وتابع قائلاً إن الشباب يشكلون نصف سكان العالم وهم قادرون على العمل على قدم المساواة وبكل فعالية كشركاء في اتخاذ القرار. ورحب بالأحكام المتعلقة بالشباب في جدول أعمال الخمس سنوات، وخصوصاً بتعيين أول مبعوث للأمين العام معني بالشباب. وأكد أن الأولويات الأربع التي حددها المبعوث - وهي المشاركة والتوعية والشراكات والتناغم - لها أهمية حاسمة لضمان مشاركة الشباب بصورة كاملة في عملية اتخاذ القرار.

٢٢ - وأضاف إن الأطفال والشباب، ولا سيما البنات والشابات وذوو الإعاقة، هم الأشد ضعفاً في حالات الحرب والنزاع والعنف. وهناك عدة ملايين منهم في مختلف أنحاء العالم في صفوف اللاجئين أو المشردين داخلياً أو عديدي الجنسية، مما يجعلهم أشد عرضة للاعتداء أو الإهمال أو العنف أو الاستغلال أو الاتجار أو التجنيد العسكري القسري. ويمكن أن تخلف هذه الأحوال آثاراً ضارة طويلة الأجل على قدرتهم على العمل كقادة وصانعي قرار في المستقبل. ونبه إلى أن عدم توفير الحماية الكافية لأعضاء المجتمع الأكثر ضعفاً والأصغر سناً تعرض أجيال المستقبل للخطر. ودعا لإلى التعامل مع الشباب باعتبارهم أصحاب مصلحة وباعتبارهم أصولاً في كل عملية لبناء السلام والمصالحة. فإمكانياتهم غير المستثمرة يمكن أن تُستخدم لجعل كوكبنا هذا مكاناً أفضل وأكثر سلاماً واستدامة وازدهاراً.

٢٣ - **السيدة كاهارا** (كينيا): تكلمت بصفتها مندوبة عن الشباب، فقدمت الشكر الخالص للذين أعربوا عن تعازيهم في أعقاب الهجوم الإرهابي على سوق ويستْغيت في نيروبي الذي أدى إلى خسارة كبيرة في أرواح الشباب. وقالت إن الشباب هم محركو الابتكار في كينيا حيث تزيد نسبة الأشخاص دون سن الرابعة والثلاثين عن ٧٨ في المائة من السكان. ولدى هؤلاء الشباب إمكانية إحداث أكبر التحويلات الاجتماعية والسياسية والثقافية والعلمية والتكنولوجية في التاريخ الحديث. ومع ذلك، فإن العوامل المتمثلة في الارتفاع الشديد في معدل البطالة، وانعدام المساواة في فرص التعليم، وتردد المجتمع الكيني في قبول تعبيرهم عن الذات، تعني أن كثيراً من الشباب لا يستطيعون أن يحققوا أمانيهم في مستقبل منتج مُرض. ويغذي التهميشُ الإحباطَ واليأس ويؤدي بالتالي إلى لجوء بعض الشباب إلى السلوك الإجرامي والعنف وتعاطي المخدرات والاستغلال الجنسي. ويعيش أكثر من ٦٠ في المائة من سكان نيروبي في

مستوطنات غير رسمية يؤدي فيها الإقصاء الاجتماعي – الاقتصادي وعدم المساواة في توزيع الموارد إلى ذلك السلوك غير القانوني.

٢٤ – وتابعت قائلة إن كثيراً من الشباب الكيني يواجه البطالة مع أن ٩٢ في المائة منهم حصلوا على تعليم رسمي، ذلك أنهم يفتقرون إلى المؤهلات وإلى سنوات الخبرة. فالشباب لا يُستخدم استخداماً كاملاً، مع أن بإمكانهم أن يصبحوا محركين لعجلة التنمية الاقتصادية إذا أتيحت لهم الفرصة. ولابدّ من أن تشرك الحكومة الشباب في التنمية، فعدم القيام بذلك يجعلهم مستبعدين مهمشين، الأمر الذي يحرم مجتمعاتهم من الطاقة والدينامية والابتكار. كما ينبغي أن تتاح فرص التمكين لذوي الإعاقة، فتصورات المجتمع الظالمة عنهم تعرضهم لمزيد من التهميش.

٢٥ – وأكدت أن حكومة كينيا وفت بتعهدها تقديم ٢,٥ في المائة من العائدات الوطنية لصندوق لمشاريع الشباب، كما أنها تخصص ٣٠ في المائة من جميع عقود المشتريات الحكومية لمؤسسات الأعمال التي يقودها شباب. ويتاح للنساء والشباب التدريب على مهارات إنشاء مؤسسات الأعمال، وذلك من خلال صندوق أويزو.

٢٦ – وأوضحت أن مشاركة الشباب في الفنون والرياضة والثقافة تروج لمحو الأمية وللتعليم وتشجع الالتزام بالنظام وتساعد على تحويل القيود الاجتماعية والمادية إلى تجارب في الإبداع بعيداً عن العنف. وينبغي للحكومات أن تروج لعمل الشباب التطوعي وأن تشرك الشباب في اتخاذ القرارات المتعلقة بمستقبلهم. كما ينبغي تعزيز العلاقة بين الحكومة والشرطة والشباب. ويجب على الحكومات أيضاً أن تعزز السياسات الخاصة بالمجموعات الضعيفة وأن تعمم في السياسات الوطنية الخاصة بالشباب مسائلَ الإدماج الاجتماعي–الاقتصادي والسياسي، مع العمل في الوقت نفسه على معالجة الأسباب الجذرية للفقر وانعدام المساواة. ونظراً لأن الشباب هم الأشد معاناة من انعدام التقدم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، فإنه ينبغي إشراكهم في صياغة جدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، فجدول الأعمال هذا هو الذي سيحدد المخطط العالمي الأساسي للتنمية الاجتماعية – الاقتصادية الشاملة للجميع.

٢٧ – **السيدة سميرة** (ليبيا): تكلمت بصفتها مندوبة عن الشباب، فقالت إن الأزمة المالية وأزمات الطاقة والأغذية التي عصفت بالعالم، منذ مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية الاجتماعية الذي عقد عام ١٩٩٥، أعاقت جهود الحكومات الرامية إل الوفاء بالتزاماتها في مجالات العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية والمساواة بين الجنسين والترويج لحقوق الإنسان للمجموعات المهمشة. وتؤيد ليبيا نتائج اجتماع الجمعية العامة الرفيع المستوى المعني بتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وغيرها من الأهداف المتفق عليها دولياً للأشخاص ذوي الإعاقة، وهي أهداف تروج جدول أعمال للتنمية يشمل الإعاقة. وينبغي وضع أهداف ملموسة لحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وأشارت إلى أن ليبيا اعتمدت عدداً من السياسات والتشريعات بغية توفير التسهيلات للأشخاص ذوي الإعاقة وحماية حقوقهم وتقديم التدريب والعمالة الملائمة لهم. وأوضحت أن بلدها كان من أوائل البلدان التي وقعت على اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وسنت تشريعات ووضعت برامج تتفق مع خطة العمل للقارة الأفريقية للعقد الأفريقي للأشخاص ذوي الإعاقة (٢٠١٠-٢٠١٩) التي اعتمدها مؤتمر وزراء التنمية الاجتماعية في الاتحاد الأفريقي في دورته الثالثة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢.

٢٨ – وتابعت قائلة إن الأسرة والدولة تقدمان معاً الرعاية لكبار السن في ليبيا، كما أن المرتبات التعاقدية الخاصة بالمرض والعجز والشيخوخة متاحة لمن يحتاج إليها. وينبغي

إمعان التفكير في الأمر قبل اعتماد وثيقة قانونية تعنى بحقوق المسنين.

٢٩ - **السيدة ماتسينين** (فنلندا): تكلمت بصفتها مندوبة عن الشباب، فقالت إن التهميش والفكرة السائدة عن الإعاقة إنما يخلقهما المجتمع نفسه. ويعاني الشباب خاصة من التهميش لأن ٥٠ في المائة من سكان العالم هم دون سن الثلاثين وهم مستبعدون من هياكل السلطة واتخاذ القرار. كما أن ٩٠ في المائة من الأطفال والشباب الذين يعيشون في بلدان الجنوب يعانون من نقص كبير في تمثيلهم في المحافل الدولية.

٣٠ - وأردفت قائلة إن هناك حاجة إلى مساهمات في التنمية المستدامة من جميع من يعيش على سطح الأرض، وذلك لأن تغير المناخ وتدهور الأراضي واستغلال الموارد الطبيعية، كلها مشاكل عالمية. ولا يستطيع المجتمع الدولي أن يتحمل الدفع بعدد كبير من الناس إلى هوامش الضعف. وتكلمت بوصفها امرأة معوقة ترعرعت خارج عاصمة بلادها، فقالت إنها تمثل النجاح الذي يمكن أن يحققه المهمشون إذا أتيحت الفرصة أما قدراتهم وإمكانياتهم. فكل طفل أو شاب يستحق أن ينظر إليه باعتباره مليء بالإمكانات بغض النظر عن عمره أو خواصه البدنية أو خلفيته الاجتماعية - الاقتصادية. وينبغي على العالم أن يقيس نجاحه بمشاركة الأكثر ضعفاً في التنمية. ودعت إلى قيام عصر جديد من التنمية الشاملة للجميع التي تتطلب القيام بجمع بيانات تفصيلية شفافة وبتحديد الأهداف والمؤشرات خصيصاً للفئات المختلفة، من قبيل الشباب أو الأشخاص ذوي الإعاقة. فقد آن الأوان لكي يعطي العالم صوتاً لمن لا صوت له.

٣١ - **السيدة ساندوفال** (نيكاراغوا): تكلمت بصفتها مندوبة عن الشباب، فقالت إن هناك حاجة إلى اتخاذ تدابير جديدة تروج لتوزيع فوائد النمو الاقتصادي بصورة أكثر عدلاً. وتركز حكومتها على التنمية الاجتماعية وقد اتخذت التدابير لدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة التي تتعرض لصعوبات مالية، ولضمان الأمن الغذائي والتغذوي، والرجوع عن خصخصة خدمات الصحة والتعليم. كما وضعت الاستراتيجيات للمساواة بين الجنسين ولحماية أمّنا الأرض.

٣٢ - وتابعت قائلة إن السياسات الاجتماعية أدت إلى الحد من الفقر والفقر المدقع في الفترة بين عامي ٢٠٠٥ و ٢٠٠٩ وحققت فعلاً الهدف الإنمائي للألفية المتمثل في تخفيض عدد الذين يعانون من الجوع إلى النصف، في حين أن نسبة الذين يعانون من سوء التغذية انخفضت من ٥٥,١ في المائة إلى ٢٠,١ في المائة خلال العقد الماضي. كما تم خفض وفيات الرضع والوفيات النفاسية ووفيات حديثي الولادة، وجرى تلقيح ٩٠ في المائة من الأطفال دون سن الواحدة. وتحسنت معدلات الحضور في المدارس الابتدائية والثانوية. وفي عام ٢٠٠٩، أعلنت اليونسكو نيكاراغوا بلداً خالياً من الأمية. ووضعت وزارة الشباب سياسات وبرامج لمساعدة الشباب، وارتفعت نسبة الشباب في العمالة. وأعيد العمل بالمرتبات التقاعدية للمسنين، وتضمن البرامج الاجتماعية بإشراك الأشخاص ذوي الإعاقة، في حين أن خطة المأوى تدعم إسكان الأسر الريفية.

٣٣ - **السيد شيريتا** (رومانيا): تكلم بصفته مندوباً عن الشباب، فقال إنه يتفق في الرأي من مبعوث الأمين العام المعني بالشباب فيما يتعلق بوجوب إشراك الشباب في العمل على تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وفي وضع جدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وأوضح أن الشباب يشكلون مورداً حيوياً للتنمية وينبغي إشراكهم في عمليات اتخاذ القرار العالية المستوى. وقد قاد الشباب الحركات الاجتماعية الأخيرة في بلدان كثيرة معربين عن الحاجة إلى تغيير كبير.

وينبغي أن يتولى ممثلو الشباب مسؤولية التغيير ومسؤولية تمكين الشباب. وتدعم السياسات الشبابية في رومانيا العمل التطوعي والتدريب الداخلي ووضع استراتيجية وطنية للشباب. وأشار إلى أن المندوبَين عن الشباب الروماني كانا قد شاركا في برنامج عنوانه ”قادة الألفية الثالثة“.

٣٤ - **السيدة شيريلا** (رومانيا): تكلمت بصفتها مندوبة عن الشباب، فقالت إن التعليم يسهم في الأمن. ومع أن الشباب يمكن أن يزدهر في بلدها فإن رومانيا لا تزال بحاجة إلى تحسين نظامها البيروقراطي. وأشارت إلى أن الشباب استجابوا للأزمة الاقتصادية بإنشاء أعمالهم الخاصة وبالتحول إلى مؤسسي مشاريع الأعمال الاجتماعية والاستثمار في التعليم المهني. وأعربت عن تأييدها لاقتراح المبعوث إنشاء مجموعات استشارية وطنية للشباب بهدف إشراك الشباب في إعداد إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

٣٥ - **السيد** كوماسيت (جمهورية لاو الشعبية الديمقراطية): قال إن التنمية الاجتماعية هي الهدف النهائي للتنمية، مع أن عدد الدول التي ستحقق الأهداف الاجتماعية في سياق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥ ليس بالكبير للأسف. فقد كان لتزايد تعقد التحديات الاقتصادية والاجتماعية العالمية وحجمها آثار سلبية كبرى، ولا سيما على البلدان النامية الأكثر ضعفاً. وقد أدت أوجه عدم المساواة الاجتماعية، والهجرة، والبطالة في صفوف الشباب إلى تفاقم الفقر في كثير من بقاع العالم. وعلى أساس هذه الخلفية، لابد للمجتمع الدولي من معالجة الأسباب الجذرية للفقر من خلال التعاون الدولي والشراكات الدولية.

٣٦ - وتحدث عن مساعي حكومة لاوس لتحقيق أهدافها في مجال التنمية الاجتماعية من خلال خطتها الخمسية السابعة للتنمية الاجتماعية الاقتصادية الوطنية (٢٠١١-٢٠١٥). وقد توسع الاقتصاد الوطني وبلغ معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي ٨ في المائة خلال السنوات الثلاث الماضية، وتم استثمار ٦٧ في المائة من النفقات الوطنية الإجمالية في القطاع العام. ويستمر إعطاء الأولوية للتعليم: وقد اتسع نطاق التعليم الابتدائي والعالي ليشمل المناطق الريفية، وهناك صفوف دراسية شاملة للجميع متاحة للطلاب ذوي الإعاقة. كما توجد استراتيجية وطنية يسترشد بها الإصلاح الكبير في قطاع التعليم.

٣٧ - وأشار إلى ما طرأ في نظام التعليم من تحسن في المساواة بين الجنسين نتيجة لسياسة الحكومة الرامية إلى الترويج لدور المرأة في اتخاذ القرار، سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص. وقد بلغ عدد النساء في الجمعية الوطنية ربع الأعضاء، كما تتزايد تدريجياً مشاركة النساء في قوة العمل في القطاعين العام والخاص.

٣٨ - واستطرد قائلاً إن حكومة لاوس حسنت الرعاية الصحية التي يوفرها القطاع العام، وهي تقدم برنامجاً للتلقيح المجاني ومشروعاً تجريبياً للرعاية الطبية المجانية في المستشفيات لكبار السن وللمجموعات المهمشة. وتشمل الجهود الأخرى خدمات تنظيم الأسرة، وتقديم المساعدة التغذوية للأمهات والأطفال، وتوفير العلاج الطبي المجاني للحوامل والأطفال دون الخامسة من العمر. ونتيجة لذلك، طرأ خلال السنوات الأخيرة انخفاض كبير في الوفيات النفاسية بين الأمهات والمواليد ، كما أن شبكة خدمات الرعاية الصحية تغطي جميع المناطق الريفية والنائية تقريباً.

٣٩ - وقال إن المدارس والمؤسسات والقطاعين العام والخاص، تروج لمشاركة الشباب في الأنشطة الاجتماعية، وقد أنشئت عام ٢٠٠٥ رابطة لمنشئي مؤسسات الأعمال الشباب. وتواصل الحكومة تحسين القدرة الإنمائية الوطنية في مجالات الهياكل الأساسية، وبناء القدرات، وخلق فرص العمل. وخلال السنتين الماضيتين، أنهى أكثر من ١٢٦ ٠٠٠

شخص تدريباً على المهارات المهنية، وتحدد القوانين واللوائح حقوق العمال واستحقاقاتهم. على أنه لا يزال هناك الكثير مما يتعين فعله لمعالجة أوجه عدم المساواة، وتضييق الفجوة في التنمية بين الريف والمدينة، وبناء القدرات الوطنية.

٤٠ - **السيد وانغ مين** (الصين): قال إن الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية لا تزال مستمرة، مع أن الاقتصاد العالمي قد أخذ في الانتعاش. فالكوارث الطبيعية والجوع والأمراض والفقر كلها عوامل تهدد التنمية الاجتماعية. وينبغي على الأمم المتحدة أن تركز بصورة أكبر على التنمية الاجتماعية وأن تروج للقضاء على الفقر والإقصاء الاجتماعي والعمالة الكاملة بصورة متكاملة. وينبغي اتخاذ تدابير إضافية لحماية المجموعات الضعيفة، وخصوصاً تلك التي تعيش في المناطق النائية والريفية حيث تفاقمت مستويات الفقر. وينبغي أن تنفي الحكومات خطة عمل مدريد الدولية للمسنين والوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى الذي عقد مؤخراً حول موضوع الإعاقة والتنمية. وأعلن أن الصين تساند الأنشطة التي ستطلقها الأمم المتحدة في سياق الاحتفال بالذكرى العشرين للسنة الدولية للأسرة في عام ٢٠١٤.

٤١ - وتابع قائلاً إن جدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ ينبغي أن تشمل تعزيز الجهود لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية فيما يتعلق بالقضاء على الفقر وبمجال التعليم. وينبغي أن يستمر جدول الأعمال الجديد في إعطاء الأولوية للقضاء على الفقر والترويج للتنمية، مع توسيع نطاق الدعم المقدم للبلدان النامية، وخصوصاً من خلال تقديم التمويل والتكنولوجيا، في حين أن على البلدان المتقدمة أن تفي بالتزاماتها في مجال المساعدة الإنمائية الرسمية. على أنه ينبغي في الوقت نفسه احترام حق البلدان النامية في أن تختار طريقها الخاص في التنمية، وألا تكون المساعدة المقدمة لها مشروطة.

٤٢ - واستطرد فقال إن الحكومة الصينية قد ركزت في السنوات الأخيرة على التنمية الاقتصادية، إذ عملت على ضمان توفير ثمار التنمية للغالبية الساحقة من السكان. وقد أنجز قدر كبير من التقدم في هذا المجال: فقد تم خفض الفقر إلى النصف، ويتوفر التعليم الإلزامي المجاني للجميع في المناطق الريفية والحضرية. كما يتوفر الإطار الأولي للرعاية الصحية الأولية، ونظام للتأمين الشامل لكبار السن، وقانون لحماية الأشخاص ذوي الإعاقة.

٤٣ - وأوضح أن الصين لا تزال بلداً نامياً يعيش فيها أكثر من مائة مليون مواطن دون خط الفقر. وتهدف الحكومة إلى بناء مجتمع مزدهر نسبياً للجميع بحلول عام ٢٠٢٠ وبناء بلد اشتراكي حديث بحلول منتصف القرن. وتقدم الصين المساعدة، باعتبارها أكبر البلدان النامية، للبلدان الأخرى في إطار التعاون بين بلدان الجنوب، وهي تبني المدارس والمستشفيات وتوفر مختلف أشكال التدريب. كما ألغت الصين ديون بعض البلدان النامية وستواصل المساهمة في بناء عالم مزدهر متناغم.

٤٤ - **السيدة رشيد** (السويد): تكلمت بصفتها مندوبة عن الشباب، فقالت إن الأجيال القادمة ستشعر بآثار تغير المناخ الكارثية، في عالم يواجه انهياراً مالياً وسياسياً وبيئياً. فهذه الآثار تحققت فعلاً في التهديدات البيئية المزمنة وفي خسائر النظم الايكولوجية، مما يزيد من المخاطر الأمنية. وسيبقى السلام العالمي بعيد المنال إلا إذا أعيد تحديد مفهوم الأمن بحيث يشمل سلامة الإنسان ويغطي التهديدات الناجمة عن تغير المناخ.

٤٥ - وتابعت قائلة إن من الممكن القضاء على الفقر المدقع بمبلغ ٦٦ بليون دولار، أي ما يعادل ٤ في المائة من الإنفاق العسكري السنوي. لقد آن أوان العمل: فقد بلغت المراقبة مستوى بائساً ولا يمكن الشعور بالفخر بالاضطلاع بأنشطة

بناء السلام طالما أن الأسلحة لا تزال ترسل إلى الطغاة. كما أن وضع جدول أعمال جديد للتنمية ليس كافياً لأن العالم يتغير فعلاً — وقد لا تتمكن البشرية من البقاء بعد هذا التغيير. ولابد من أن ينفذ المجتمع الدولي الرؤية المنبثقة عن مؤتمر قمة ريو عام ١٩٩٢ وأن يضع نهاية للوفيات البالغ عدده خمسة ملايين من الناس، ممن يهلك سنوياً بسبب تلوث الهواء والجوع والمرض الناتج عن تغير المناخ.

٤٦ - ونبهت إلى أن المجتمعات بحاجة إلى هياكل جديدة تخلق القيمة بدلاً من أن تحقق الأرباح. ودور مؤسسات الأعمال والحكومات والمنظمات غير الحكومية ينبغي أن يتمثل في تلبية احتياجات الإنسان الأساسية في التغذية والصرف الصحي والحصول على المعرفة والصحة والفرصة الشخصية والإنصاف والإدماج الاجتماعي.

٤٧ - وأكدت على أ، هناك حاجة إلى مشهد اجتماعي وسياسي جديد يستثمر في رفاه الشباب، ولا سيما الفتيات، وتمكينهم وفي حقهم في التعليم والمساواة بين الجنسين والحصول على معلومات وخدمات مواتية للشباب في مجال الصحة الجنسية والإنجابية. وينبغي إقامة نظم أكثر شمولاً وشفافية تسمح بمشاركة الشباب بصورة كاملة في العمليات السياسية التي تشكل حياتهم وتمكنهم من أن يصبحوا محركين للتنمية المستدامة وشركاء فيها على قدم المساواة.

٤٨ - **السيد رخميتولين** (كازاخستان): قال إن العالم قارب الموعد النهائي المحدد بعام ٢٠١٥ لتنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، ولكنه لا يزال يواجه تحديات اجتماعية عميقة تتمثل في الفقر والبطالة والإقصاء الاجتماعي، وهي تحديات تضاعفت بسبب الأزمة الاقتصادية الأخيرة.وأشار إلى أن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة في عام ٢٠١٢ كان قد شدد على النهج الشمولي المستند إلى الركائز الثلاث: التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة، على أن التقدم في التنفيذ لم يكن متساوياً. على أنه رحب مع ذلك بالنتائج الهامة التي تمخضت عنها الدورة الحادية والخمسين للجنة التنمية الاجتماعية والتي حددت المجالات الاجتماعية المتصفة بالأولوية والتي ستدرج في جدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٤٩ - وتابع قائلاً إن كازاخستان اعتمدت استراتيجية جديدة للتنمية الوطنية حتى عام ٢٠٥٠ تعطي الأولوية للسياسة والتدابير الاجتماعية. وقد صممت الاستراتيجية بحيث تضمن الاستقرار والتناغم الاجتماعي من خلال إدراج معايير وضمانات موسعة عالية الجودة في مجالات التعليم والرعاية الصحية والتغذية وأنماط الحياة الصحية، ولا سيما للعاطلين عن العمل وللأشخاص ذوي الإعاقة. كما تقدم الاستراتيجية الدعم الاجتماعي الموجه للمجموعات الضعيفة، وهي تعمل على تحسين الضمان الاجتماعي وحماية التقاعد. وتأخذ الاستراتيجية بمخططات إعادة تدريب العاطلين عن العمل والمعوقين بدنياً، كما تعالج أوجه انعدام التوازن الاجتماعي في الأقاليم من خلال تحسين التنسيق بين الوكالات الحكومية. وأخيراً، تركز سياسة العمل على تحديث سياسة العمالة والمرتبات.

٥٠ - وأضاف إن مخصصات الرعاية الصحية ارتفعت في الميزانية، ويعمل نظام الرعاية الصحية الجديد على استحداث علاجات وقائية وتحسين الرعاية الطبية الأولية. ونتيجة لهذه التدابير الاستباقية، بات من المنتظر أن يصل العمر المتوقع إلى السبعين بحلول عام ٢٠١٥.

٥١ - وأعلن أن كازاخستان ملتزمة التزاماً كاملاً بالوفاء بالتزاماتها الاجتماعية وهي تعمل على المواءمة بين سياساتها وبرامجها الوطنية وبين مبادرات الأمم المتحدة، وذلك بمشاركة من القطاع الخاص والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني.

وتسعى كازاخستان إلى الأخذ بنهج طويل الأجل يراعي احتياجات المجموعات الأكثر ضعفاً.

٥٢ - **السيد فاي** (السنغال): قال إنه نظراً للترابط الوثيق بين الفقر والإعاقة، فإن من الأهمية بمكان أن يتم إدراج الإعاقة في جدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، الأمر الذي أبرزه الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالإعاقة والتنمية. كما ينبغي إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة في وضع جدول أعمال التنمية. وأوضح أن قانون التوجه الاجتماعي في السنغال أدرج مسائل الإعاقة في الاستراتيجية الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وفقاً للعقد الأفريقي الثاني للأشخاص ذوي الإعاقة ٢٠١٠-٢٠١٩. ويتضمن القانون أحكاماً تتعلق بالمساواة في الفرص؛ والإدماج الاقتصادي والاجتماعي والسياسي؛ والحصول على التعليم والتدريب والعمالة.

٥٣ - وأشار إلى ما يواجهه الشباب من تحديات كثيرة، وخصوصاً في أفريقيا، حيث يقل عمر ٦٠ في المائة من السكان عن ٣٥ سنة. ويعاني الشباب من البطالة، والعمالة الناقصة، والجنوح، وصعوبات الحصول على القروض، وضعف بيئة الأعمال، والافتقار إلى التدريب، والتراعات، والأوبئة. وينبغي أن تنعكس المسائل التي تؤثر على الشباب في أهداف التنمية المستدامة من خلال الاستفادة من تجربة تنفيذ برنامج العمل العالمي المعني بالشباب.

٥٤ - ونبه إلى أن كبار السن يستحقون هم أيضاً الاهتمام، نظراً لأنهم كثيراً ما يفتقرون إلى الضمان الاجتماعي أو المعاش التقاعدي في البلدان النامية، في حين أنهم يواجهون التمييز على أساس العمر في البلدان المتقدمة. وأشار إلى أن الاتحاد الأفريقي يعمل على اعتماد بروتوكول عن حقوق كبار السن يُلحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب. وشدد على أنه لابد للمجتمع الدولي من أن يعترف بأن التنمية الاجتماعية تشكل موضوعاً شاملاً في الصراع ضد الفقر، إذا كان للتنمية المستدامة أن تكون فعالة حقاً.

٥٥ - **السيدة سومي** (اليابان): قالت إن الفقر واللامساواة والبطالة والعمالة الناقضة وغموض الأوضاع السياسية، كلها تشكل حواجز تعترض تحقيق تقدم في القضاء على الفقر، والاندماج الاجتماعي والعمالة المنتجة. وفي حين أن عدد الناس الذين يعيشون في فقر مدقع هبط إلى النصف منذ اعتماد الأهداف الإنمائية للألفية، فإنه يُقدّر أن نحو بليون من الناس سيبقون أسرى الفقر المدقع في عام ٢٠١٥. وينبغي أن يواصل جدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ التركيز على القضاء على الفقر في سياق التنمية المستدامة، مسترشداً في ذلك بالأمن البشري.

٥٦ - وأشارت إلى أن اليابان عمل في شراكة وثيقة مع البلدان الأفريقية على معالجة الفقر وقد شارك مؤخراً في استضافة مؤتمر طوكيو الدولي الخامس المعني بالتنمية الأفريقية. واعتمد المشتركون إعلان يوكوهاما لعام ٢٠١٣ الذي حدد المبادئ الشاملة لدعم جهود أفريقيا وتعميم المسائل الخاصة بالمرأة وزيادة فرص الشباب والترويج للأمن البشري.

٥٧ - وشددت على وجوب تقديم المجتمع الدولي الدعم للمجموعات الضعيفة. وقد عزز الاجتماع الرفيع المستوى المعني بالإعاقة والتنمية الزخم باتجاه حماية حقوق الإنسان للأشخاص ذوي الإعاقة وتمكينهم. وكان اليابان قد سن تشريعاً داخلياً يعطي قوة القانون لاتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، كما وضع مشروع قانون بخصوص القضاء على التمييز ضد الأشخاص ذوي الإعاقة.

٥٨ - وتابعت قائلة إن اليابان يساند تمكين الشباب ويقدر الجهود التي يبذلها مبعوث الأمين العام المعني بالشباب.

وينعكس التزام اليابان بالشباب والعمل التطوعي في مختلف مبادرات العمل التطوعي التي يسهم من خلالها المتطوعون اليابانيون الشباب في السلام والأمن في مختلف أنحاء العالم خلال نصف قرن من الزمن.

٥٩ - وأوضحت أن بعض التقدم قد تحقق، منذ الاستعراض الثاني لخطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة، فيما يتعلق بالسياسات والتدابير، غير أن التحديات مستمرة وخصوصاً في البلدان النامية. ومن الضروري تحديد الثغرات بين الأطر القائمة والتحديات الفعلية التي يواجهها المسنون.

٦٠ - **السيدة كالسيناري** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قالت إنه على الرغم مما يوجد حالياً من قدرات زراعية كافية لإطعام ضعفي عدد سكان العالم اليوم، فإن أكثر من ٨٠٠ مليون شخص يعانون من الجوع وهناك ٦ ملايين من الأطفال يفقدون حياتهم سنوياً نتيجة للجوع وما يتصل به من أسباب. على أن الجوع ليس هو السبب في الأزمة بل سببها هو النظام المختل العاجز عن توفير ضروريات الحياة.

٦١ - وأشارت إلى أن حكومة فنزويلا خلال السنوات الأربع عشرة الماضية خصصت نحو ٦٢,٥ في المائة من الناتج الوطني الإجمالي للتنمية الاجتماعية، كما أن النظام القانوني في البلاد يضمن لمواطنيها الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية. وقد أسهم هذان العاملان معاً في بلوغ جميع الأهداف الإنمائية للألفية تقريباً. فالنموذج الاشتراكي الإنساني الذي تأخذ به فنزويلا يروج لإشراك جميع قطاعات المجتمع وقد أدى إلى عكس مسار أوجه عدم المساواة المتوارثة عما يدعى بالديمقراطية التمثيلية. وقد تراجع معدل الفقر المدقع في فنزويلا بنسبة ٢٤ في المائة منذ عام ١٩٩٠ فوصل إلى ٧,١ في المائة في عام ٢٠١٢. كما هبطت نسبة الأطفال دون الخامسة ممن يعاني من نقص الوزن فوصلت إلى ٢,٧ في المائة. أما التعليم الابتدائي فهو مفتوح أمام ٩٧ في المائة من الأطفال وقد أعلنت اليونسكو فنزويلا بلداً خالياً من الأمية، في حين أن معدل دخول الجامعة هو الأعلى الثاني في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

٦٢ - وأوضحت أن المساواة بين الجنسين قطعت شوطاً كبيراً من حيث تمكين المرأة وعمالتها وانتخابها لتشغل الوظائف العامة. كما تراجعت معدلات وفيات الرضع، في حين أنه تحقق تقدم في مجال الصحة الجنسية والإنجابية، بما في ذلك توفير الرعاية الطبية للأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الايدز. واختتمت كلمتها بالحديث عن الخطوات الملموسة المتخذة للترويج لإدماج الأشخاص ذوي الإعاقة ولإدخال اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في التشريعات الوطنية.

٦٣ - **السيد حنيف** (ماليزيا): قال إن غايات وأهداف التنمية الاجتماعية تتطلب جهوداً متواصلة للقضاء على الفقر والبطالة والإقصاء الاجتماعي. ومع أنه تم تحقيق بعض التقدم منذ مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية الاجتماعية عام ١٩٩٥، فإن الانجازات تبقى أسيرة آثار الأزمة المالية والاقتصادية العالمية ورهينة تحديات أنتجها تزايد انعدام المساواة، وارتفاع أسعار الأغذية والوقود وتقلبها، والمخاطر البيئية.

٦٤ - وذكر أن مشاركة الشباب تعتبر محركاً شديد الأهمية لنمو أي بلد، ولذا فإن الخطة الماليزية العاشرة، ٢٠١١-٢٠١٥، توحد عملية تنفيذ البرامج الإنمائية الشبابية القائمة. وفيما يتعلق بعمالة المسنين، فإن حكومته تسمح لأرباب العمل بأن يطلبوا إعفاء ضريبياً بنسبة ١٠٠ في المائة عن تكاليف الاحتفاظ بالمسنين. وبالنسبة للأشخاص ذوي الإعاقة، فإن هناك نحو نصف مليون شخص من ذوي الإعاقة مسجلون في ماليزيا، في آب/أغسطس ٢٠١٣، وتركز الخطة الماليزية العاشرة على تحسين اندماجهم في المجتمع. وأوضح

أن الشباب وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة وخلية الأسرة، كلهم يشكلون مكونات شديدة الأهمية لتحقيق المجتمع الشامل للجميع حقاً. وأعلن أن الحكومة الماليزية باقية على التزامها بالترويج للمساواة في الفرص وبضمان مشاركة جميع شرائح المجتمع مشاركة كاملة.

٦٥ - **السيد خان** (إندونيسيا): قال إنه في حين أن من دواعي التشجيع أن يُعترف بالتنمية الاجتماعية كعامل مركزي بالنسبة لاحتياجات الناس في مختلف أنحاء العالم، فإن من المخيب للأمل أن هناك أكثر من بليون من الناس لا يزالون يعيشون دون خط الفقر. وإضافة لذلك، فإن معدلات البطالة لا تزال عالية وخصوصاً بين الشباب. وأشار إلى أن إندونيسيا اتخذت خطوات ملموسة لتنفيذ برامج إنمائية تغلق الثغرات الاجتماعية - الاقتصادية التي تؤثر على المجموعات المهمشة والضعيفة. كما أطلقت الحكومة نظاماً وطنياً للضمان الاجتماعي يوفر لجميع المواطنين الإندونيسيين المرتبات التقاعدية والتأمين الصحي الوطني والتأمن ضد الحوادث والتأمين على الحياة. وهناك برامج خاصة تروج لرفاه المسنين. وتساند إندونيسيا السعي لوضع إطار معياري دولي يتضمن مبادئ توجيهية تروج لحقوق المسنين وتحميها. وتعمل الحكومة على تحقيق شمولية التعليم وتوفير المنح الدراسية للطلاب ذوي الإعاقة، وقد عززت برامج الحماية الاجتماعية. كما رحبت بلاده بعقد اجتماع رفيع المستوى يعنى بالإعاقة والتنمية، وبنتائج ذلك الاجتماع، كمؤشر يدل على الالتزام العالمي القوي بالتنمية الشاملة للأشخاص ذوي الإعاقة.

٦٦ - وأضاف إن سياسة التنمية الاجتماعية في إندونيسيا تعترف بالأسرة ككيان استراتيجي، ولذا فإن معظم البرامج الوطنية المتعددة القطاعات، من قبيل برامج تنظيم الأسرة والقضاء على الفقر، إنما تنفذ من خلال الأسرة باعتبارها الوحدة الأساسية للمجتمع. ويشكل الشباب ربع سكان إندونيسيا وهم يُعتبرون أولوية وطنية، حيث تتضمن الميزانية مخصصات لبرامج الشباب تتزايد سنوياً. كما تم وضع خطة عمل خاصة بعمالة الشباب.

٦٧ - وأوضح أن على المجتمع الدولي أن يبني على نتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة الذي أكد على العلاقة المتبادلة بين الركائز الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية المستدامة. وينبغي على جدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ أن يبرز النمو الشامل للجميع. وأكد الحاجة إلى مزيد من العمل في مجال التنمية الاجتماعية، إذ يتعين إقامة شراكات تعاونية بين القطاعين العام والخاص لمعالجة ما يلي: الأسباب الجذرية للفقر؛ ومشاركة الشباب والأشخاص ذوو الإعاقة والمجموعات الاجتماعية الأخرى مشاركة كاملة، مع الترويج لعمالة الشباب خصيصاً؛ وإعادة توجيه التركيز نحو دور الأسرة في التنمية، مع الاعتراف بمساهمتها في الاستقرار الاجتماعي وتماسك المجتمع.

٦٨ - **السيد كيم جونغ - ها** (جمهورية كوريا): قال إن المجتمع الدولي، منذ مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية الاجتماعية عام ١٩٩٥، بذل جهوداً متضافرة للتصدي للتحديات الاجتماعية، بما فيها الفقر والبطالة والإقصاء الاجتماعي. ومع أنه تم تحقيق تقدم في هذا المجال فإن عدم المساواة في الدخل وفي الأمور الأخرى غير الدخل لا يزال سائداً، ويعاني الكثير من المجموعات الاجتماعية من نتائج الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الأخيرة.

٦٩ - وتابع قائلاً بوجوب إعطاء الأولوية لتمكين الأفراد ولمشاركتهم، وأشار إلى ما تعلقه الحكومة الكورية من أهمية لدور التعليم، فالتعليم يمكنه أن يساعد الأفراد على إطلاق إمكاناتهم وعلى زيادة وعيهم بحقوقهم والترويج للمساواة بين الجنسين. وفي هذا الصدد، فإن المبادرة العالمية للتعليم أولاً تستحق مزيداً من الدعم من الدول الأعضاء. وعملاً

على الترويج للنمو الشامل للجميع، فإن على المجتمع الدولي أن يضاعف اهتمامه بالمجموعات الاجتماعية المهمشة والضعيفة، وعلى الحكومات أن تروج لإدماج هذه المجموعات في نظم الحماية الاجتماعية وفي التعليم والبناء التشاركي للمؤسسات. كما ينبغي الترويج للشراكة مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين بغية تعزيز التنمية الاجتماعية. فمن شأن زيادة مساهمة جميع أصحاب المصلحة في تنفيذ السياسات الاجتماعية ورصدها وتقييمها أن تسهم بقوة في الإدماج الاجتماعي.

٧٠ - وأوضح أن الحكومة الكورية كانت قد أنشأت عام ١٩٩٧ لجنة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية تعمل على رعاية الحوار الاجتماعي وتشكيل سياسات العمل والعلاقات الصناعية والسياسات الاقتصادية والاجتماعية. وقد أسهمت هذه اللجنة في زيادة التنمية الاقتصادية والنهوض بالإدماج الاجتماعي.

٧١ - **السيد رويز** (كولومبيا): قال إنه على الرغم مما تحقق في مختلف أنحاء العالم من تقدم اجتماعي كبير ومن تحسن في مستويات المعيشة فإن ذلك لم يكن كافياً لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. فمستويات الفقر والإقصاء الاجتماعي والبطالة كلها تؤكد الحاجة إلى تعزيز العمل والالتزام السياسي في مجال القضايا الاجتماعية. وينبغي معالجة أوجه التفاوت بين المجموعات الاجتماعية والبلدان والأقاليم بوضع سياسات اجتماعية تستفيد منها جميع قطاعات المجتمع، بغض النظر عن الجنسية أو الجنس أو الاثنية أو الطبقة الاجتماعية أو التوجه الجنسي. وينبغي على الدول أن تفي بالتزامها بالجمع بين ركائز التنمية الاجتماعية الثلاث.

٧٢ - وأضاف إن كولومبيا ملتزمة بالأخذ بسياسات تُعنى بالقضاء على الفقر، وبالاندماج الاجتماعي، والحد من اللامساواة، والعمالة الكاملة اللائقة. وقد أدت التدابير المتخذة إلى خفض معدلات الفقر بنسبة ١٥ في المائة خلال العقد الماضي وأتاحت سبل الوصول للخدمات الاجتماعية بحيث تصل فوائد النمو الاقتصادي إلى جميع شرائح المجتمع، بما في ذلك المجموعات الأكثر ضعفاً. وينبغي ايلاء الاهتمام بصورة خاصة لكبار السن.

٧٣ - وأوضح أن السياسات التي تروج لإدماج الشباب ومشاركتهم تمكنهم من تحقيق إمكاناتهم ومن المساهمة في المجتمع. ويواجه الشباب كثيراً من الحواجز التي تعترض سبيل العمالة، غير أن من شأن الحصول على تعليم جيد وعلى الفرص على قدم المساواة وعلى أدوات العلم والتكنولوجيا والابتكار أن يمكنهم من التمتع الكامل بحقوق الإنسان الخاصة بهم.

٧٤ - وتابع قائلاً إن الذكرى العشرين للسنة الدولية للأسرة في عام ٢٠١٤ ستتيح الفرصة لإبراز دور الأسرة بجميع أشكالها في تعزيز الرفاه الاجتماعي والاقتصادي. كما ينبغي على المجتمع الدولي أن يغتنم كل الفرص الممكنة لإدراج الإعاقة بمسألة شاملة في التنمية العالمية. واختتم كلمته داعياً إلى تحديد أهداف محددة للتنمية الاجتماعية في سياق وضع جدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٧٥ - **السيدة تان** (سنغافورة): قالت إن سنغافورة ستشهد بحلول عام ٢٠٣٠ تغيراً ديموغرافياً غير مسبوق، وذلك لأن من المتوقع بحلول ذلك العام أن تصل نسبة كبار السن الذين تجاوزوا الخامسة والستين من العمر إلى خمس السكان. فمعدل الخصوبة دأب ينخفض عن المستوى التعويضي خلال العقود الثلاثة الماضية، الأمر الذي أدى إلى تزايد نسبة كبار السن بين السكان وتقلص حجم القوة العاملة. وقد وضعت سياسات عديدة تتعلق بكبار السن ترمي إلى النهوض بصحتهم ورفاههم وخلق بيئات تمكينة وداعمة لهم. ويؤخذ

بنهج شامل للحكومة كلها وقد أنشئت لجنة وزارية تعنى بالشيخوخة، وهي لجنة لديها رؤية لتقدم المسنين في السن بصورة لائقة كريمة في منازلهم وضمن مجتمعاتهم المحلية. وقد نفذت سنغافورة عدداً من المخططات التي تروج للشيخوخة النشطة ومواصلة التعلم طوال الحياة.

٧٦ - وتابعت قائلة إن تمكن المسنين من الحصول على العمل اللائق يدعم اندماجهم الاجتماعي ويؤدي إلى فوائد اقتصادية تعم المجتمع كله. كما يمكن للتأقلم مع بيئة العمل وإعادة تصميم المهام أن يساعد الشركات على الاحتفاظ بخبرة كبار السن. وقد عملت سنغافورة على تصحيح التصورات الخاطئة التي تقول إن كبار السن يشكلون عبئاً على المجتمع، واعتمدت تدابير تعزز مشاركتهم الاقتصادية، بما في ذلك سن قانون ينص على التقاعد في سن الخامسة والستين. ويتعين على أهالي سنغافورة العاملين، هم وأرباب عملهم، أن يقدموا مساهمات شهرية لأغراض الضمان الاجتماعي. كما يُعترف بالأسرة باعتبارها الخط الأول للرعاية، وتقدم الحكومة دعماً إضافياً للأسر التي تحتاج إلى هذا الدعم بالاستناد إلى ما لديها من إمكانيات. كما قامت الحكومة بتوسيع قدرة المستشفيات الاستيعابية وعدد الأسرّة في دور الرعاية. واختتمت كلمتها مؤكدة أنه ينبغي ألا يتعرض كبار السن للتمييز على أساس العمر وأن تحظى مساهمتهم الهامة في المجتمع بالاعتراف بها.

٧٧ - **السيد كريشناسوامي** (الهند): قال إنه في حين أن هناك تقدماً سجلته الركائز الرئيسية الثلاث للتنمية الاجتماعية، فإن التحديات لا تزال مستمرة. ففي أعقاب الأزمة المالية والاقتصادية العالمية تعطلت الجهود الرامية إلى تعزيز التنمية الاجتماعية. ومع وجود أكثر من بليون من الناس يعيشون في فقر مدقع ويعانون من الجوع، فإن على العالم أن يعطي الأولوية للنمو الشامل للجميع. وينبغي على الحكومات أن تطبق بصورة جماعية سياسات حافزة للنمو بغية زيادة الطلب وخلق فرص العمل.

٧٨ - وأشار إلى أن المجتمع الدولي، في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتنمية المستدامة، كان قد جدد التزامه بالتنمية المستدامة واعترف بالفقر باعتباره التحدي العالمي الأكبر. ويجب على جدول أعمال التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ أن يبقي على القضاء على الفقر كهدف محوري له. وينصب التركيز الأساسي في الهند على تحقيق نمو اقتصادي مستدام منصف شامل للجميع تستفيد منه جميع شرائح المجتمع. وتؤدي السياسات والتغييرات المؤسسية المحددة الهادفة إلى تحسين تنفيذ الخدمات، في حين أنه تحققت في الوقت نفسه زيادة الاستثمار الداخلي في التعليم والصحة والسكن الذي يمكن تحمل تكلفته. وقد بذلت الجهود لدعم الشمولية والتمكين من خلال إتاحة سبل الحصول على المعلومات عن الحقوق والاستحقاقات. ويتمثل أحد التدخلات الشاملة والمتعددة الأبعاد في المخطط الوطني لضمان العمالة الريفية، والذي يحمل اسم ماهاتما غاندي، وهو مخطط يغطي ٥٣ مليون أسرة من الأسر الريفية المنخفضة الدخل ويوفر ١٠٠ يوم من العمالة سنوياً، ويُخصص للنساء في هذا السياق نصف المجموع، كما أن هناك حصة أخرى مخصصة للأشخاص ذوي الإعاقة.

٧٩ - واستطرد قائلاً إن الدستور يقضي بتوفير التعليم المجاني لجميع الأطفال بين الرابعة والرابعة عشرة من العمر، وهناك تسجيل كامل تقريباً في صفوف المرحلة الابتدائية بالنسبة للجنسين. وقد أدت البعثة الوطنية للصحة الريفية وغيرها من التدابير المبتكرة إلى زيادة العمر المتوقع، كما ارتفعت معدلات تلقيح الأطفال وتحقق انخفاض كبير في وفيات الرضع والوفيات النفاسية. ويغطي قانون الأمن الغذائي الذي صدر مؤخراً ثلثي السكان، وقد اتخذت التدابير لضمان أن الحياة الآمنة الكريمة والمنتجة للأشخاص ذوي

الإعاقة ولكبار السن، مع التركيز على حصولهم على التعليم والرعاية الصحية والعمالة.

٨٠ - وأوضح أن التنمية الاجتماعية الشاملة للجميع تعتمد على السياسة الوطنية. إذ يجب على الدول أن توسع نطاق تعبئة الموارد الداخلية من خلال الإصلاحات الحكومية والإدارة الحكيمة للموارد وزيادة فعالية السياسات الضريبية وتحقيق النمو في أسواق العمل. وينبغي أن تستكمل هذه الموارد بالمساعدة الإنمائية الرسمية التي لا تزال دون الالتزامات التي قطعتها على نفسها البلدان المتقدمة. كما أن للتعاون الدولي أهميته الكبرى في تحقيق أهداف التنمية الاجتماعية. واختتم مشيراً إلى أن لتعزيز الفرص التجارية وزيادة إمكانية الوصول إلى الأسواق وزيادة الاستثمار والأخذ بسياسات مرنة في مجال الهجرة، لكل ذلك، أهمية قصوى في معالجة تلك التحديات.

٨١ - **السيد دهغاني** (جمهورية إيران الإسلامية): نبه إلى أن من الأفضل ألا تتضمن تقارير الأمين العام تعابير خلافية لا تدعمها جميع البلدان. وقال إنه لاشك أن هناك تحديات مروعة تعترض سبيل تحقيق التنمية الاجتماعية. ففي جانب كبير من العالم النامي، تتداعى الجهود الوطنية تحت ثقل الأزمة المالية والاقتصادية العالمية. وعلى وجه الخصوص، فقد تقوضت آفاق الحد من الفقر والجوع وسوء التغذية والبطالة واللامساواة والإقصاء الاجتماعي. وأعلن التزام وفده بالمشاركة بنشاط في العملية التحضيرية للاحتفال بالذكرى العشرين للسنة الدولية للأسرة. وقد نفذت وزارة الرياضة والشباب في بلاده عدة خطط وطنية تُعنى بزواج الشباب ووقت الفراغ لديهم وشراكات الشباب والمشاورات الشبابية. ويسهم المجلس الوطني الأعلى للشباب في صنع السياسات وهو مسؤول أمام وزارة الرياضة والشباب.

٨٢ - وأضاف إن جمهورية إيران الإسلامية تعمل على إشراك الأشخاص ذوي الإعاقة في العمليات والإجراءات الديمقراطية، وقد تم منذ شهرين انتخاب أول امرأة من ذوي الإعاقة كرئيسة لأحد المجالس البلدية. وتعطى الأولوية لمواءمة التشريعات والسياسات الوطنية والهياكل المؤسسية في البلاد مع اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وقد بُذلت جهود موسعة في إيران خلال السنوات الأخيرة لتخفيف وطأة المشاكل المادية والنفسية لدى الأشخاص ذوي الإعاقة، بما في ذلك من خلال إنشاء صندوق طبي وتوفير فرص العمالة الخاصة ومرافق السكن والرياضة لهم. وقد شغلت إيران المرتبة الثانية والعشرين في الألعاب الأولمبية للمعوقين عام ٢٠٠٨ والمرتبة الحادية عشرة عام ٢٠١٢، عندما مُنحت أول امرأة إيرانية تحوز على الميدالية الذهبية للألعاب الأولمبية للمعوقين جائزة الروح الرياضية التي تقدمها منظمة ''سبورت أكورد''.

٨٣ - وأكد أن إيران بلدٌ نام يشهد تغيراً ديموغرافياً سريعاً تتزايد فيه نسبة المسنين. وستدخل الخطة الاستراتيجية الوطنية للشيخوخة حيز النفاذ عام ٢٠١٤. واختتم كلمته مشجعاً هيئات الأمم المتحدة على تحسين تعاونها التقني مع أقل البلدان نمواً والبلدان النامية عموماً بغية معالجة القضايا الملحة في مجال التنمية الاجتماعية.

٨٤ - **السيد آرس** (بوليفيا): قال إن بلاده حققت تقدماً كبيراً في مجال التنمية الاجتماعية بفضل تأميم صناعة النفط والغاز، مع أنها لم تنجُ من آثار الأزمة الرأسمالية. فقد انخفضت معدلات الفقر المدقع، وتحقق نمو اقتصادي متوسطه السنوي ٤,٨ في المائة خلال السنوات الأخيرة، و ٦ في المائة على ما يُقدّر لعام ٢٠١٣، بالمقارنة بمعدل ٢ في المائة خلال فترة سياسات حرية الأسواق في الماضي. وقد انضم إلى الطبقات الوسطى نحو ١٠ في المائة من السكان الذين شهدوا تحسناً مستداماً في أوضاعهم الاقتصادية. كما تمكّنت

الحكومة، بفضل تأميم صناعة النفط والغاز وإنشاء شركات جديدة، من إشراك الناس في الأرباح، بما في ذلك من خلال تقديم حوافز مالية للطلاب للبقاء في المدرسة حتى السنة الثالثة من المرحلة الثانوية، الأمر الذي أدى إلى انخفاض معدل التسرب من المدارس من ٨ في المائة إلى ١,٦ في المائة. ومع بقاء أقل من سنتين قبل أن يحين الموعد النهائي للأهداف الإنمائية للألفية في عام ٢٠١٥، شهدت البلاد انخفاضاً في سوء التغذية المزمن لدى الأطفال دون السنتين من العمر، كما تم إعلان البلاد خالية من الأمية. ومع زيادة إمكانية حصول الأمهات على الرعاية الصحية، فقد انخفض معدل الوفيات النفاسية ووفيات المواليد. وقد استحدثت الحكومة استحقاقات للأمهات وللأطفال دون السنتين من العمر.

٨٥ - وتحدث عن المساكن اللائقة التي بنيت للقطاعات السكانية ذات الدخل المنخفض، وذلك بموجب البرنامج الوطني للإسكان، وصدرت تشريعات تعطي الأولوية للنساء في تخصيص ملكية الأراضي. كما ارتفعت نسبة السكان الذين يحصلون على مياه الشرب الآمنة إلى ٧٥ في المائة.

٨٦ - وأوضح أن دستور بوليفيا يوفر الحماية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة في التعليم والرعاية الصحية الشاملة والتواصل والعمل اللائق والملائم والأجر المنصف. كما يحمي الدستور حقوق الشباب ومشاركتهم النشطة في التنمية الإنتاجية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وقد دخلت حيز النفاذ سياسة وطنية تعنى بالشيخوخة، ويقدم الدستور ضمانات العيش الكريم للمسنين.

٨٧ - واستدرك قائلاً إنه على الرغم من بعض التقدم المحرز فإن من الصعب بناء ”مجتمع للجميع“ في ظل الأزمة المالية والاقتصادية الراهنة، وأزمات الطاقة والمياه والأغذية المتفاقمة والناجمة عن إنتاج الوقود الزراعي. واختتم كلمته مؤكداً على الدور الهام الذي يتعين على الأمم المتحدة أن تؤديه لدعم السياسات الوطنية والظروف التي تساند تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

رفعت الجلسة الساعة ١٨:٠٥.